٣٦ بالمئة في المؤتمر التأسيسي للحركة الجديدة، وبنسبة ٣٣ بالمئة في الهيئات المنبثقة عن المؤتمر وكذلك في قائمة مرشحي الحركة الجديدة للكنيست وفي الوزارة (**المصدر نفسه**، ٣/١/١٩٨٦). لكن خشية ليفي ومعسكره من الاخلال بموازين القوى داخل المؤتمر الخامس عشر، والمعارضة الواسعة داخل حيروت للنسب المئوية التي تضمنتها وثيقة ليفي ـ نسيم، دفعت الطرفين الى فتح باب المفاوضات من جديد لتعديل تلك النسب (**المصدر نفسه**). وبعد اخذ ورد على هذا الصعيد، توصل الطرفان الى تعديل الاتفاق بشكل يضمن لحزب الاحرار نسبة الثلث فقط في المؤتمر وباقي المؤسسات والهيئات المنبثقة عنه، وكذلك في الكنيست والوزارة، على ان يسري مفعول هذا الاتفاق لمدة اربع سنوات، فقط، من تاريخ التوقيع عليه، وليس من تاريخ اول انتخابات جديدة (**المصدر نفسه**، ٢٨/١/١٩٨٦). ورضخ حزب الاحرار لشروط حيروت الجديدة، وقرر مجلس حزب الاحرار المصادقة على الاتفاق المعدل، مطالباً بالمصادقة عليه في مركز حيروت في موعد اقصاه مطلع آذار (مارس) ١٩٨٦، اي قبل انعقاد المؤتمر الخامس عشر لحركة حيروت (**المصدر نفسه**، ٣١/١/١٩٨٦). لكن مركز حيروت لم يصدق على الاتفاق، اولاً بسبب انشغال قادة حيروت بالصراعات التي كانت دائرة فيما بينهم، وثانياً بسبب معارضة معسكر ليفي الشديدة لذلك، واصراره على ان تتم الموافقة على التوحيد من جانب المؤتمر ذاته.

نتائج الانتخابات الداخلية

بسبب الصراعات الداخلية، تأجل موعد الانتخابات اكثر من مرة. فالموعد الاول لها كان مقرراً في ١٣/١/١٩٨٦، ثم تأجل الى ٢٢ منه، ثم اقرت اللجنة التحضيرية للانتخابات موعداً جديداً لها في ١١/٢/١٩٨٦، على ان يفتتح المؤتمر في ٩/٣/١٩٨٦ (**المصدر نفسه**، ٣٠/١/١٩٨٦). وصادق مركز حيروت على هذه المواعيد في جلسته التي عقدت في ٣/٢/١٩٨٦ (**عل همشمار**، ٤/٢/١٩٨٦).

وسبق تلك الانتخابات محاولات من الاطراف المتنافسة داخل حيروت للتأثير عليها ومن ثم لتلافي نتائجها السلبية. وكانت تلك المحاولات محور الصراعات التي اتخذت اشكالاً مختلفة. فعلى صعيد اصحاب حق الاقتراح، نشب صراع بين معسكر شامير ـ آرنس ومعسكر ليفي ـ شارون داخل لجنة الانتخابات المركزية وادارة الحركة، اثر الغاء لجنة الانتخابات المركزية، بحجة التزوير، ومصادقة الادارة على قرارها لحوالى ١٢ الف طلب انتساب جديد، ذكر بعض المصادر الصحافية ان غالبيتهم العظمى من ابناء الطوائف الشرقية ومدن الاعمار، حيث تتركز قاعدة حيروت الانتخابية (**هآرتس**، ١ و٢ و٣/١/١٩٨٦).

وبرز صراع آخر حول تشكيل «لجنة الشخصيات» ورئاستها المخولة، وفقاً للدستور، اضافة عشرة بالمئة الى مندوبي المؤتمر يتم اختيارهم على اساس شخصي (وزراء حاليون وسابقون، كفاءات علمية، وشخصيات تحتل مواقع تنظيمية في الحركة لم تترشح في الفروع او لم تنتخب). كذلك اشتد الصراع بين المعسكرين حول محاولة معسكر شامير ـ آرنس اضافة عدد يتراوح بين ٤٠٠ ـ ٤٥٠ عضواً الى المؤتمر دون انتخاب ايضاً، لتمثيل القطاعات القطرية في الحركة (مثل الاقليات والشباب والطلاب وقدامى الحركة واعضاء المنظمات السرية سابقاً ومنظمة بيتار والنساء). وهذا يعني انه اضافة الى العشرة بالمئة التي من حق لجنة الشخصيات تعيينهم على اساس شخصي، سيكون قرابة ٣٠ بالمئة من اعضاء المؤتمر، فيه بالتعيين (**عل همشمار**، ٦/٢/١٩٨٦).

وازاء محاولات معسكر شامير هذه، التي وصفها ليفي بانها تتعارض مع دستور الحركة، وازاء فشل الاخير في مواجهتها داخل مؤسسات الحركة المنبثقة عن المؤتمر الرابع عشر، التي يتمتع فيها شامير بالاكثرية، لجأ ليفي الى المحكمة العليا للحركة لاحباط محاولات شامير ومعسكره. وعلى هذا الصعيد، حقق ليفي انتصارات معنوية، وان كانت جزئية في محصلتها العامة. ففي موضوع استمارات العضوية للمنتسبين الجدد اقرت المحكمة العليا للحركة، جزئياً، الاستئناف الذي تقدم به معسكر ليفي، بان اجازت صحة ٣٥٠٠ استمارة من اصل الـ ١٢ الفاً، ثم ارتفع هذا العدد، لاحقاً، الى خمسة آلاف (**هآرتس**، ٣